عدد السياح الدوليين القادمين إلى دول مجلس التعاون بلغ 72,2 مليوناً

ارتفاع حصة الخليج من عائدات السياحة العالمية إلى 7,5٪ في 2024

كونا: أظهرت بيانات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ارتفاعا في الحصة الخليجية من العائدات السياحية العالمية لتصل إلى 7,5٪ بعد أن سجلت عائدات السياحة الدولية في دول المجلس 120,2 مليار دولار في عام 2024.

وقال المركز في تقرير السفر والسياحة بدول مجلس التعاون لعام 2024 الذي صدر أمس إن نسبة نمو عائدات السياحة الدولية في دول المجلس بلغت 8,9٪ مقارنة بعام 2023 وبزيادة تبلغ 39,6٪ مقارنة بعام 2019.

وأضاف أن هذا النمو يعكس مواصلة السياحة الوافدة إلى دول مجلس التعاون أداءها «القوي» خلال عام 2024، مشيرا إلى النمو في أعداد الزوار والعائدات والوظائف بما يعزز دور القطاع كأحد المحركات الرئيسة للتنويع الاقتصادي ودعم الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يخص عدد السياح الدوليين القادمين إلى مجلس التعاون في 2024 ذكر أنه بلغ 72,2 مليون سائح محققا نموا بنسبة 6,1٪ مقارنة بعام 2023 ونموا بنسبة 51,1٪ مقارنة بعام 2019 لترتفع الحصة السوقية للمنطقة من السياحة العالمية إلى 5,2٪. وأوضح أن هذا الأداء يعكس تعافيا يفوق مستويات ما قبل جائحة (فيروس كورونا المستجد ـ كوفيد 19) مدفوعا بتوسع الربط الجوي وتسهيلات التأشيرات وتنوع المنتجات السياحية.

وأشار إلى التنوع المتزايد في الأسواق المصدرة للسياح، إذ استحوذت منطقة الشرق الأوسط على 18,8٪ من إجمالي السياح القادمين تليها أوروبا بـ 14,6٪ وآسيا والباسيفيك بـ 14,5٪، ما يدل على تزايد جاذبية المنطقة خارج نطاق السياحة البينية ونمو الطلب من الأسواق الطويلة المدى. ولفت المركز إلى أن السياحة البينية بين دول المجلس مثلت 14,3٪ من إجمالي السياح الدوليين مع متوسط نمو سنوي بلغ 51,2٪ خلال الفترة من (2019 ـ 2024)، مؤكدا نجاح مبادرات التكامل السياحي الخليجي وتسهيل التنقل وتعزيز الفعاليات المشتركة. وقال في هذا الصدد إن ارتفاع الطلب انعكس على التوسع في البنى الأساسية للقطاع، إذ بلغ إجمالي عدد المنشآت الفندقية في مجلس التعاون 11,2 ألف منشأة.

وأضاف أن عدد العاملين في القطاع السياحي ارتفع في عام 2024 إلى 1,7 مليون عامل بنمو سنوي بلغ 33٪ مقارنة بعام 2020، ما يؤكد الدور الاجتماعي للسياحة في توليد فرص العمل ودعم الاستقرار الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي المباشر لقطاع السفر والسياحة قال إنه سجل 93,5 مليار دولار في عام 2024 محققا نحو 64,1٪ من مستهدف عام 2030، فيما ارتفعت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الخليجي إلى 4,3٪، ما يعكس انتقال السياحة من قطاع داعم إلى ركيزة اقتصادية أساسية ضمن خطط التنويع. وعن مؤشرات الاستدامة لفت تقرير المركز إلى ارتفاع متوسط مدة إقامة السائح إلى 8,4 ليلة وزيادة متوسط الإنفاق إلى 674,6 دولارا مع تحسن إنتاجية العمل في القطاع.

هذا، وأسس المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومقره سلطنة عمان ليكون الجهة الرسمية المعتمدة للبيانات والمعلومات والإحصاءات المتعلقة بدول المجلس، إضافة إلى تعزيز العمل الإحصائي والمعلوماتي لمراكز الإحصاء الوطنية وأجهزة التخطيط فيها.

«الشال»: 2,56 مليار دينار تداولات العقار بالنصف الثاني مقابل 1,85 مليار للنصف الأول

4,42 مليارات دينار سيولة العقار في 2025.. ثاني أفضل مستوياتها خلال 15 عاماً

استعرض تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي آخر البيانات المتوافرة بوزارة العدل، إدارة التسجيل العقاري والتوثيق، والتي تظهر أن سيولة السوق العقاري المحلي لعام 2025 بلغت نحو 4,42 مليارات دينار، أي أعلى بما نسبته 25,8٪ مقارنة بمستوى سيولة عام 2024 البالغة نحو 3,51 مليارات دينار.

وأضاف التقرير أن سيولة السوق بالنصف الثاني من عام 2025 بلغت نحو 2,56 مليار دينار، وكانت أعلى من سيولة النصف الأول من العام ذاته البالغة نحو 1,85 مليار دينار، أي ان الأصلين الأعلى تداولا وسيولة في الكويت، وهما: الأسهم والعقار، سارا بنفس الاتجاه.

ولفت «الشال» إلى أنه بالنظر إلى أداء سوق العقار المحلي على مدى 15 سنة، فبعد معاناة سيولة السوق العقاري في عام 2008 (عام أزمة العالم المالية) وعام 2009، تعافت السيولة في عام 2010 وامتد هذا التعافي إلى عام 2014 ليحقق ذلك العام أعلى مستوى لها خلال الفترة (2011 ـ 2025) عند 4,99 مليارات دينار.

وفي عام 2015، بدأ تراجع السيولة، وهو عام الهبوط الحاد لأسعار النفط لتبلغ سيولة السوق نحو 3,32 مليارات دينار، واستمر هذا الانخفاض في عام 2016 ليصل مستوى السيولة إلى نحو 2,49 مليار دينار وهي السنة التي بلغت فيها أسعار النفط أدنى مستوياتها. وأوضح «الشال» أن الانخفاض امتد حتى عام 2017 رغم التحسن في مستوى أسعار النفط آنذاك، حينها بلغت سيولة السوق نحو 2,38 مليار دينار، ثم عاودت السيولة الارتفاع إلى نحو 3,63 مليارات دينار في عام 2018، لتعود إلى الانخفاض مجددا في 2019، ومن ثم انخفاض أكبر لعام 2020 ببلوغها نحو 2,4 مليار دينار، وذلك نتيجة تداعيات جائحة كورونا.

وتابع التقرير أن سيولة السوق العقاري حققت ارتفاعا في عام 2021 بعد التعافي من تبعات الجائحة ببلوغها نحو 3,936 مليارات دينار (ثالث أعلى مستوى خلال آخر 15 سنة)، أي بارتفاع مطلق بنحو 1,533 مليار دينار عن مستوى سيولة عام 2020.

ولفت إلى أنه في عام 2022، انخفضت السيولة بنسبة ـ4,4٪ ومن ثم انخفاض أكبر في عام 2023 بنسبة ـ23,1٪ متزامنا مع ارتفاع معدلات الفائدة وانخفاض مؤشر بورصة الكويت، وفي 2024، ارتفعت السيولة بنسبة 21,3٪ لتصل إلى نحو 3,51 مليارات دينار، لترتفع بعد ذلك في عام 2025 لثاني أعلى مستوى لها خلال الفترة المذكورة، تزامنا مع ارتفاع سيولة البورصة وخفض أسعار الفائدة وندرة فرص الاستثمار الأخرى.

وذكر تقرير «الشال» بأن سيولة نشاط السكن الخاص حققت ارتفاعا بنسبة 14,3٪ في عام 2025 مقارنة مع عام 2024، حيث بلغ حجمها نحو 1,75 مليار دينار، وبلغت مساهمتها النسبية نحو 39,5٪ من سيولة السوق، وهي أدنى من نسبة مساهمتها في عام 2024 والبالغة نحو 43,6٪.

وأضاف ان سيولة نشاط السكن الاستثماري ارتفعت إلى نحو 1,67 مليار دينار وبنسبة 38,1٪ مقارنة بعام 2024، مع ارتفاع في نسبة مساهمتها في سيولة السوق إلى نحو 37,8٪، فيما كان نصيبها نحو 34,4٪ من السيولة النسبية فيه.

وأضاف «الشال» أن المعلومات المتوافرة حول الاستثمار الأجنبي في قطاع المصارف بنهاية 2025، تشير إلى أن القيمة المطلقة لاستثمارات الأجانب في القطاع ارتفعت إلى نحو 5,18 مليارات دينار، مقارنة بنحو 4,01 مليارات دينار بنهاية 2024، وتعادل نحو 16,01٪ من القيمة الرأسمالية للقطاع، وكانت نحو 15,1٪ في نهاية عام 2024.

ولفت التقرير إلى انحصار تركيز ملكيات الأجانب في 5 بنوك، أعلى استثماراتهم بالمطلق جاء في بنك الكويت الوطني بحدود 2,41 مليار دينار، وبحدود 2,065 مليار دينار في بيت التمويل الكويتي، ونحو 223,6 مليون دينار في بنك بوبيان ونحو 194,8 مليون دينار في بنك الخليج، ومؤخرا نحو 134,6 مليون دينار في بنك وربة، وذلك يعني أن نحو 97,1٪ من استثمارات الأجانب تتركز في البنوك الخمسة، تاركين نحو 2,9٪ من تلك الاستثمارات لبنوك القطاع الأخرى.

وفي الخلاصة، ذكر «الشال» أن ملكية الأجانب في قطاع البنوك الكويتية تبدو مستقرة، تتغير قليلا إلى الأعلى أو الأدنى وفقا لأداء مؤشر قطاع البنوك، وبمناقلة بين بنك وآخر، والواقع أنهم الوحيدون الذين فاقت قيمة الأسهم المشتراة لديهم قيمة الأسهم المباعة، خلافا للمستثمر المحلي والمستثمر من دول مجلس التعاون الخليجي، وهو واقع نذكره ولا ضمانة لاستمراره.

كشف تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي عن انخفاض إجمالي سيولة بورصات الخليج السبع من مستوى 697,3 مليار دولار في عام 2024 لتصل إلى مستوى 626,3 مليار دولار خلال عام 2025، أي حققت السيولة انخفاضا بحدود ـ10,2٪.

وأوضح التقرير أن معظم الانخفاض جاء من تراجع السيولة المطلقة للسوق السعودي وإضافة صغيرة جاءت من انخفاض سيولة بورصة قطر، في المقابل كان هناك ارتفاع في سيولة البورصات الخمس الأخرى خلال الفترة ذاتها.

ولفت إلى أن أعلى ارتفاع نسبي في السيولة كان من نصيب بورصة مسقط وبحدود 301٪ مقارنة بسيولة عام 2024، وحقق مؤشرها أعلى المكاسب في الإقليم وبنحو 28,2٪. ثاني أعلى ارتفاع نسبي حققته بورصة البحرين وبنحو 96,8٪، بينما حقق مؤشرها مكاسب متواضعة وبنحو 4,1٪ مقارنة مع نهاية عام 2024.

وحققت بورصة الكويت ثالث أعلى ارتفاع نسبي في السيولة بنحو 79,2٪، وحقق مؤشرها ثاني أعلى المكاسب بنحو 21٪. وجاء سوق دبي المالي في المرتبة الرابعة من حيث الارتفاع النسبي في سيولته وبنحو 64,9٪، ووافق مؤشره مسار سيولته وحقق مكاسب بنحو 17,2٪. وأخيرا، حقق سوق أبوظبي أدنى ارتفاع نسبي في السيولة وبنحو 12,6٪، وحقق مؤشره مكاسب بنحو 6,1٪ مقارنة بنهاية عام 2024.

■ 14,3٪ زيادة بتداولات السكن الخاص إلى 1,75 مليار دينار.. لتشكّل 39,5٪ من سيولة السوق
■ 1,67 مليار دينار سيولة «الاستثمارية» بقفزة سنوية 38,1٪.. مستحوذة على 37,8٪ من الإجمالي

5,18 مليارات دينار استثمارات الأجانب بالبنوك المحلية

ذكر تقرير الشال الأسبوعي أن قطاع البنوك الكويتية يعتبر هو الأكبر مساهمة بالقيمة الرأسمالية للبورصة، ونصيبه منها 60,9٪ كما في نهاية عام 2025، والأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي غير المباشر، ومن الأعلى سيولة ضمن قطاعات بورصة الكويت حيث استحوذ على 26,8٪ من إجمالي سيولتها خلال عام 2025. وما بين نهاية عام 2024 ونهاية عام 2025، ارتفع مؤشر قطاع البنوك بنحو 19,9٪ وارتفعت مساهمة الأجانب

626,3 مليار دولار سيولة بورصات الخليج 2025

سيولة السوق في عام 2024.

ولفت إلى ارتفاع تداولات النشاط التجاري ليصل إلى نحو 952,8 مليون دينار، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 27,8٪، وارتفعت نسبة مساهمة ذلك النشاط من مجمل سيولة السوق إلى نحو 21,6٪ في عام 2025 مقارنة بـ 21,1٪ من سيولة السوق في عام 2024.

واستحوذ نشاط السكن الخاص والاستثماري على ما نسبته 77,4٪ من سيولة سوق العقار في عام 2025، تاركين نحو 22,6٪ من السيولة للنشاط التجاري ونشاط المخازن. وانخفض معدل قيمة الصفقة الواحدة للسكن الخاص في عام 2025 ليصل إلى نحو 414 ألف دينار، من مستوى 437 ألف دينار في عام 2024. وانخفض كذلك معدل قيمة الصفقة الواحدة للنشاط التجاري إلى نحو 4,4 ملايين دينار بعد أن كان عند نحو 5,5 ملايين دينار في عام 2024.

بينما ارتفع معدل الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري إلى نحو 1,1 مليون دينار من نحو 1,0 مليون دينار. وحقق المعدل العام للصفقة الواحدة ارتفاعا في تداولات القطاع العقاري في عام 2025 بنسبة 1,8٪.

توقّعت أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 4,8٪ في 2026

«فيتش» تثبّت تصنيف السعودية الائتماني عند «+A» وتؤكد متانة الاقتصاد

العربية: أكدت وكالة فيتش تصنيف السعودية الائتماني عند «+A» مع نظرة مستقبلية مستقرة، وفقا لتقريرها الصادر مؤخرا، مشيرة إلى أن التصنيف الائتماني للسعودية يعكس قوة مركزها المالي.

وأضافت «فيتش» أن تقييم نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي وصافي الأصول الأجنبية السيادية أقوى بشكل ملحوظ من متوسطات التصنيفات «A» و«AA».

وأوضحت أن السعودية تمتلك احتياطات مالية معتبرة على شكل ودائع وغيرها من أصول القطاع العام. كما تتوقع «فيتش» أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 4,8٪ في عام 2026، في حين يتوقع أن يتقلص العجز إلى 3,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2027، مع مواصلة استفادة الإيرادات غير النفطية الاستفادة من النشاط الاقتصادي المزدهر وتحسن كفاءة الإيرادات.

وأشادت الوكالة بزخم الإصلاحات، والتي شملت نظام الاستثمار المحدث ومواصلة فتح سوقي العقار والأسهم للمستثمرين الأجانب.